تقييم الآثار الاستاتيكية والديناميكية لاتفاق الشراكة الأورو–جزائري

أ. هشام داود الغنجة
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
الجزائر

ملخص:
حاول الباحث في هذه الدراسة إجراء تقييم للآثار الاستاتيكية والديناميكية لاتفاق الشراكة الأورو جزائري، بحيث أن الإشكالية المطروحة تتمحور حول دراسة مدى تمكن هذا الاتفاق من تحقيق أهداف الطرف الجزائري تحديدًا. وتمثلت الآثار المدروسة في الآثار الاستاتيكية المتعلقة بالتبادلات التجارية بين الطرفين، إضافة إلى الآثار المتعلقة بالتفكيك الجمركي ومختلف البرامج المالية المستحدثة في إطار الاتفاق. إضافةً إلى الآثار الديناميكية التي ركز عليها الباحث، باعتبار أنها تعطي تقييمًا أدق للاتفاق؛ والمتمثلة في أثر تدفق الاستثمارات الأجنبية، أثر التنافسية والمنافسة، دون إغفال الآثار الديناميكية غير الاقتصادية كما تسمى في أبيات التكامل الاقتصادي من خلال استعراض جملة مؤشرات كمؤشر الفساد، والديمقراطية. ووصل الباحث إلى نتائج مفادها أن اتفاق الشراكة لم تنتج عنه ديناميكيات إيجابية سواء على مستوى الآثار التجارية، الديناميكية الاقتصادية وغير الاقتصادية كما أظهرته جملة من الإحصائيات والبيانات الكمية؛ ما يدفع إلى ضرورة إعادة النظر ليس في بنود الاتفاق فحسب، بل في طبيعته وفلسفته كذلك.
الكلمات المفتاحية: شراكة، تكامل، تعاون، مسار أورو–متوسطي، اتفاق أورو–جزائري.

Abstract :

In this study, the researcher tried to do an assessment of the static and dynamic effects of the Euro-Mediterranean Partnership agreement, so that the problem is to study the extent to which this agreement could achieve the objectives of the Algerian party specifically. The studied effects were the static effects of trade exchanges between the two parties, as well as the effects on customs dismantling and the various financial programmes developed under the agreement. In addition to the dynamic effects that the researcher has focused on, as it gives a more accurate assessment of the agreement; the effect of foreign investment flows, the impact of competitiveness and competition, without losing sight of the non-economic dynamic effects as called in economic integration field through the review of Indicators such as the index of corruption and democracy. The researcher concluded that the partnership agreement did not result in positive dynamics, either in terms of trade effects, economic and non-economic dynamism as demonstrated by a range of statistics and quantitative data; Thus, the need is to reconsider not only the terms of the agreement, but also its nature and philosophy.

Key words: Partnership, Integration, Cooperation, Euro-MED process, Euro-Algerian agreement.

مقدّمة

عانت الدول المغاربية منذ استقلالها من عديد المشاكل الهيكلية التي حالت دون تحقيقها تقدمًا في جميع المجالات، ومن أهم المشكلات التي لا تزال الدول المغاربية تعانيها؛ مشكلة التنمية، إذ انتقلت هذه الدول بين برامج تنموية مختلفة، وطبقت نماذج تنموية متباينة من أجل اللحاق بركب الدول المتقدمة.

ونظرًا لتعثر مشروع التكامل المغاربي الممثل في اتحاد المغرب العربي، وضعف مخرجات المسار التكاملي الاقتصادي العربي الممثل أساسًا في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛ لجأت جل الدول المغاربية، ومنها الجزائر إلى الضفة الشمالية من المتوسط، موقعةً مع الاتحاد الأوروبي مجموعةمن الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية التي تندرج في إطار مسار برشلونة الذي تم إطلاقه عام 1995.

ولجأت الجزائر إلى هذا البديل من أجل تحقيق تنمية مستدامة، وحفز نسبة النمو الاقتصادي كما أشار إليه اتفاق الشراكة الموقع يوم 22 أفريل2002 والداخل إلى حيز التنفيذ يوم 1 سبتمبر 2005. ويتحقق ذلك في نظر الطرفين عن طريق تعزيز العلاقات التجارية من جهة، ومن ناحيةٍ أخرى استفادة الجزائر تحديدًا من الآثار الديناميكية لهذا الاتفاق، التي تتمثل خصيصًا في رفع نصيب الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نقل التكنولوجيا إلى المؤسسات الجزائرية، وتعزيز منافسة الشركات الجزائرية وتنافسية الاقتصاد الجزائري بشكل عام. إضافةً إلى بعض الآثار الديناميكية ذات الطبيعة غير الاقتصادية: كالتحكم في ملف الهجرة، التعاون الأمني، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في الجزائر من خلال آلية المشروطية الديمقراطية مثلاً.

لذلك نستهدف من خلال هذه الورقة البحثية معالجة الإشكالية الآتية: **ما مدى تمكّن اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية من تحقيق أهداف الطرف الجزائري؟**

ولمعالجة هذه الإشكالية، نستعين بالخطة الآتية:

I. تأصيلُ نظري للدراسة.

II. الآثار الاستاتيكية (التجارية) لاتفاق الشراكة الأورو-جزائري على الاقتصاد الجزائري.

III. الآثار الديناميكية الاقتصادية لاتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري.

IV. الآثار الديناميكية غير الاقتصادية للاتفاق على الجزائر.

- خاتمة.

I. تأصيلٌ نظري للدراسة.

تُعتبر نظرية **الاتحادات الجمركية Custom Unions Theory** الأساسَ النظري لدراسة نظرية التكامل الاقتصادي الإقليمي حسب الأدبيات الاقتصادية، ويُعتبر **جاكوب فاينر Jacob VINER** أوّل من وضع أساس هذه النظرية، بنقله لمنطق نظرية دافيد ريكاردو عن التكاليف النسبية في التجارة إلى الاتحادات الجمركية، وموضحًا أنّ إنشاء أي اتحاد جمركي (أو منطقة تجارة حرة) ينجرّ عنه حتمًا أثران استاتيكيان على الرفاهية الاقتصادية للدول الأعضاء، الأول إيجابي والثاني سلبي:

1- **أثر خلق التجارة Trade creation**: يتمثل في نقل استيراد دولة ما لسلعة ما من دولة خارج الاتحاد إلى دولة داخل الاتحاد، لأنّ هذه الأخيرة تصبح أكثر كفاءة نظرًا لرفع الحواجز الجمركية.

2- **أثر تحويل التجارة Trade diversion**: يتمثل في نقل استيراد دولة ما لسلعة ما من مصدر أكثر كفاءة خارج الاتحاد إلى دولة أقل كفاءة داخل الاتحاد الجمركي، نظرًا لنشأة الاتحاد.[1]

وإن كان فاينر قد ركز على أثار إنشاء اتحاد جمركي على الإنتاج والتجارة، فإن **جايمس ميد James MEADE** و**ريتشارد ليبسي Richard LIPSEY** قد ركزا على إنشاء اتحاد جمركي على الاستهلاك، موضحان أنّ خلق التجارة يسمح أيضاً بخفض أسعار المواد الاستهلاكية وبالتالي زيادة الدخل الحقيقي، أما تحويل التجارة فيؤدي إلى عكس ذلكحسبهما.[2]

وتنحصر الإسهامات النظرية السابق ذكرها في ما يسمى بإسهامات **الجيل الأول لنظرية الاتحاد الجمركي**، أما إسهامات الجيل الثاني فقد انطلقت من نقد منطق الجيل الأول، طارحين كسؤال نقدي مركزي السؤال الآتي: **لماذا تكون الدول الراغبة في انتهاج الطريق الإقليمي مجبرةً على تبني خيار الاتحاد الجمركي، أو تحرير التجارة دون فرض تعريفة جمركية موحدة (منطقة تجارة حرة)، ومن ثم تتحمل تبعات أثر تحويل التجارة، وكذلك أثر إزالة التعريفات الجمركية مع الدول الأعضاء، رغم أنّ تلك الدول قادرة على تحرير التجارة بشكل أحادي، وهو الخيار الأفضل أمام الدول حسب كثير من المنظرين؟**[3]

وتتمثل الإجابة على ذلك حسب المختصين في أنّ الدول تتجه إلى إنشاء مناطق تجارة حرة واتحادات جمركية **من أجل الاستفادة من الآثار الديناميكية لإنشاء هذه الأطر على الدول الأعضاء**، وتتمثل أهم هذه الآثار في:

– **رفع نسبة الدول الأعضاء من الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، سواءً تلك القادمة من دول أعضاء في منطقة التجارة الحرة، أو من دول خارج المنطقة، فحسب **بول كروغمانPaul KRUGMAN** فإنّ المتغيرات المفتاحية الثلاثة المتحكّمة في تموقع الشركات تتمثل في: حجم السوق، تكلفة الإنتاج وتوفر عوامل الإنتاج الملائمة (الموارد البشرية، الطبيعية، والمصنوعة)، والنفاذ إلى السوق(ويُقصد بها نوعية السوق من حيث طبيعة اقتصاديات الدول المنتمية إلى هذه السوق)، وكل هذه المتغيرات من المفترض أن تتحسن إيجابيا بعد إنشاء منطقة التجارة الحرة.[4]

– **زيادة منافسة الشركات والقضاء على الاحتكار**: فباعتبار أنّ منطقة التجارة الحرة تسمح بولوج الشركات الأجنبية مناطق أخرى، فإن ذلك من المفترض أن يساهم في القضاء على الاحتكارات (الحكومية خاصة) وزيادة التخصص وتقسيم العمل وفق منطق الكفاءة.[5]

– **نقل التكنولوجيا**: والإسهام في انتقال الاقتصادات الأقل نموًا إلى اقتصاد المعرفة، وذلك عن طريق التعاون التكنولوجي والعلمي، وتأهيل المؤسسات الناشطة، وكلها مهام يسهلها إنشاء منطقة تجارة حرة.[6]

وإضافة إلى هذه الآثار فإنه من المتوقع حدوث آثار ديناميكية غير اقتصادية كذلك على الدول الأعضاء:

– **بث الثقة وحل النزاعات بين الدول عن طريق التعاون الاقتصادي**، كما أشار إلى ذلك رواد الوظيفية والوظيفية الجديدة.[7]

– **التحكم في ملف الهجرة**: ومكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية تحديدًا باعتبارها تهديدًا كبيرًا لمصالح الدول الأكثر تقدمًا تحديدًا.

– **ترقية قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان**: عن طريق منطق المشروطية الديمقراطية، حيث تفرض الدول الأكثر تقدمًا حصول تقدم في احترام وتطبيق هذه القيم في الدول الأقل تقدمًا من أجل ضمان استفادتها من بعض المزايا الاقتصادية.[8]

II. الآثار الاستاتيكية (التجارية) لاتفاق الشراكة الأورو–جزائرية على الاقتصاد الجزائري.

1– الخسائر الجمركية والبرامج المالية:

نشير أولاً إلى أنّ الهدف المركزي من وراء توقيع اتفاق الشراكة بين الطرف الأوروبي والطرف الجزائري يتمثل أساسًا في إنشاء منطقة تجارة حرة في غضون سنة 2017 (أي 12 سنة بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ)، أي إزالة كافة القيود الجمركية بشكل تدريجي أمام السلع الصناعية المتبادلة بين الطرفين، في حين أنّ التحرير لا يمس بالمبادلات الزراعية إلا بشكلٍ طفيف.[9]

ومن أجل تهيئة الاقتصاد الجزائري لتحقيق هذا الهدف، تم إدماج الجزائر في مختلف الآليات المالية المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي للدول الشريكة، وتتمثل هذه الآليات التي تأخذ شكل مساعدات وقروض مالية في: **برنامج ميدا 2: 2000-2006، الآلية الأوروبية للجوار والشراكة 2007-2013، ثم الآلية الأوروبية للجوار 2014-2020**).[10]

بالنسبة للخسائر الجمركية التي تكبدتها الجزائر منذ دخول الاتفاق حيز التنفيذ، فقد أشار المدير الفرعي بمديرية العائدات والتحصيل في الجمارك الجزائرية توفيق ساسي إلى أنّ حجم العائدات الجمركية غير المحصلة قد بلغ حوالي 700 مليار دينار (7 مليار دولار) مع نهاية سنة 2015، ومن المرتقب أن ترتفع خسائر الجزائر الجمركية مع استمرار التحرير التدريجي للتبادلات بين الطرفين.[11]

كما أنّ المساعدات المالية المقدّمة للجزائر في إطار البرامج السابقة، لم ترقَ إلى درجة تسمح للجزائر بتحقيق تنمية اقتصادية عن طريق مساعدات لا تتعدى في أحسن الحالات مليار دولار سنويا، كما أنّالالتزامات المالية تختلف عن المدفوعات الحقيقية للجزائر، إذ أنّ المدفوعات غالبا ما تعتبر منخفضة مقارنة بالالتزامات المالية المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي، كما يبين الجدول الآتي الذي نوضح من خلاله **نصيب الجزائر من هذه المساعدات المالية المقدمة في إطار اتفاق الشراكة:**

البرنامج	الالتزامات (مليون أورو)	المدفوعات (مليون أورو)	نسبة الالتزام
ميدا2	338.8	142.3	%42
الآلية الأوروبية للجوار والشراكة	392	366.1	%93.39
الآلية الأوروبية للجوار	270-221	/	/

من إعداد الطالب اعتمادًا على المصدر الآتي: http://ec.europa.eu/

تتضح من خلال الجدول السابق ضآلة الأغلفة المالية المخصصة للجزائر في إطار اتفاق الشراكة، وكذلك ضعف نسبة المدفوعات مقارنة بما تم تسطيره من مساعدات، نظرًا لانتهاج الطرف الأوروبي سياسة المشروطية في مساعداته نحو الدول الشريكة.

2-تقييم طبيعة المبادلات التجارية بين الطرفين:

لعلّ من أبرز الأهداف التي سعت الجزائر لتحقيقها من خلال توقيع اتفاق الشراكة، تنويع صادرات الجزائر بشكل عام، وبشكل خاص نحو الاتحاد الأوروبي، وتخفيض تبعية الجزائر للمحروقات كمصدر وحيد لتحصيل العملة الصعبة، وذلك عن طريق دعم مختلف القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة وغيرهما، كما أشارت إلى ذلك المادة 48 من اتفاق الشراكة.[12]

غير أنّ إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر تُظهر أنّ تبعية الجزائر للمحروقات لا تزال حاضرة منذ دخول الاتفاق حيز التنفيذ، إذ يتبين من خلال الجدول الآتي ذلك، والذي يوضح هيكلة الصادرات الخارجية للجزائر من 2012 إلى 2014:

	2012	2013	2014
الصادرات	71.74 مليار دولار	64.61 مليار دولار	59.99 مليار دولار
المحروقات	70.58	63.66	58.36
صادرات أخرى	1.15	1.05	1.63

من إعداد الباحث اعتمادًا على المصدر الآتي:

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 32، ديسمبر 2015. ص. 15.

لذلك فأهم هدفٍ سعت الجزائر إلى تحقيقه، وهو حفز نسبة النمو من خلال تنويع الصادرات الجزائرية نحو الخارج لم يتم تحقيقه كما توضحه إحصائيات بنك الجزائر. وإضافةً إلى ذلك، فإنّ الأمر نفسه ينطبق على صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي، باعتبار هذا الأخير الشريك التجاري الأول للجزائر، كما أنّ صادرات الاتحاد الأوروبي نحو الجزائر لا تزال مكونةً أساسًا من السلع المصنعة والسلع الزراعية، ويتبين ذلك من خلال الجدول الآتي الذي يوضح طبيعة السلع المتبادلة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي:

2012 (مليون دولار أمريكي)		
المنتوج	**الصادرات**	**الواردات**
الغذاءوالموادالخام	74	3,260
المحروقات	32,141	2,674
الآلياتوالماكينات	62	7,657
الإجمالي	**32800**	**21100**
2013		
المنتوج	**الصادرات**	**الواردات**
الغذاءوالموادالخام	107	3,659
المحروقات	31,411	2,564
الآلياتوالماكينات	44	7,994
الإجمالي	**31900**	**22400**
2014		
المنتوج	**الصادرات**	**الواردات**
الغذاءوالموادالخام	87	4,116
المحروقات	28,550	1,572
الآلياتوالماكينات	38	8,714
الإجمالي	**29500**	**23400**

إعداد الطالب اعتمادًا على المرجع الآتي:

http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2006/september/tradoc_111616.pdf

لذلك يتضح من خلال الجدول السابق كذلك أنّ اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية قد كرّس لمنطق التبعية على المستوى التجاري، كما تبينه التبادلات التجارية بين الطرفين في السنوات الأخيرة. **فهل عوضت الآثار الديناميكية للاتفاق سلبيات التبادل التجاري؟**

III. الآثار الديناميكية الاقتصادية لاتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري.

1- الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

يعتبر استقطاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر من أهم الأهداف إن لم نقل أبرز الأهداف التي سعت الجزائر لتحقيقها من خلال توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ذلك لدور مثل هذه الاستثمارات في تغيير هيكلة الاقتصاد الوطني

وإخراجه من غياهب التبعية للمحروقات، وكذلك حفز نسب نمو الناتج المحلي الخام. ويتحقق ذلك أساسًا عن طريق تحسين مناخ الأعمال السائد في الجزائر من خلال دعم الاتحاد الأوروبي لمختلف الإصلاحات التي تقودها الجزائر من أجل استقطاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية سواءً من الاتحاد الأوروبي أو من غيره.

غير أنّ الإحصائيات لا تنحو هذا المنحى الإيجابي، إذ حسب تقرير الاستثمار العالمي 2015 التي ينشره سنويا منتدى الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD لم يتجاوز نصيب الجزائر من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الوافدة حوالي 1.5 مليار دولار، وهي نسبةٌ ضئيلة لا ترقى إلى طموحات الجزائر.[13]

ويعود السبب الرئيس لذلك **إلى تدهور مناخ الأعمال السائد في الجزائر**، مع استمرار توفر نفس العراقيل سواءً أمام المستثمرين الأجانب أو المحليين، وتتمثل هذه العراقيل أساسًا في: البيروقراطية، تخلف النظام البنكي، قاعدة 49/51 التي ما فتئت المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية تنتقدها في مختلف تقاريرها المنشورة دورياً. هذه العراقيل وأخرى جعلت الجزائر تُصنف في مرتبة جد متدنية عالميا حسب ترتيب مؤشر القيام بالأعمال Doing business الذي ينشره البنك العالمي كل سنة، إذ جاءت الجزائر في الرتبة 163 عالميا، متأخرة عن المراتب التي احتلتها بعض الدول المجاورة (تونس 74، والمغرب 75).[14]

2- تنافسية الاقتصاد الجزائري:

من أهم الآثار الديناميكية المرتقبة من قبل كافة الاتفاقيات الاقتصادية في العالم، تحسين القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول الأعضاء، ويعرف المنتدى الاقتصادي العالمي التنافسية الاقتصادية أنها: "القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدّلات نمو مرتفعة ومستدامة". وينشر المنتدى "تقرير التنافسية الاقتصادية" سنويا، ويعتمد على مجموعة من المؤشرات الفرعية التي تبرز قيمة التصنيف الذي يمنحه المنتدى لكل دولة، تتمثل هذه المؤشرات الفرعية في:

أ- أداء المؤسسات العامة: في توفير الأمن مثلا، والقضاء على الرشوة والفساد. إضافة إلى دور القطاع الخاص في الاقتصاد.

ب- البنية التحتية: ممثلة في النقل، وخدمات الكهرباء والهاتف خاصة.

ج- واقع الاقتصاد الكلي: من خلال ميزانية الحكومة، الاحتياطات الوطنية، التضخم، والمديونية.

د- واقع الصحة والتعليم الابتدائي ووضع التعليم العالي.

و- أداء السوق: داخليا وخارجيا.

ز- تطور السوق المالية والتطور التكنولوجي.

ل- حجم السوق: الداخلي من خلال الناتج المحلي الخام، والخارجي خاصة من خلال نصيب الصادرات من الناتج المحلي الخام.

م- مؤشر الإبداع: كإنفاق المؤسسات على فروع البحث والتطوير، ونوعية البحث العلمي.

وجاءت الجزائر في الرتبة 87 عالميا حسب تقرير التنافسية العالمية 2016، وهي مرتبة متواضعة لا تعكس قدرة تنافسية كبيرة للاقتصاد الجزائري عالميا.[15]

كما صنفت الجزائر في الرتبة 9 عربيا حسب نفس التصنيف كما يظهر من خلال الشكل الآتي:

تقرير التنافسية العالمية 2016 - 2017 الدول العربية العشر ذات الاقتصادات الأكثر تنافسية	
الترتيب العالمي *	الدولة
16	الإمارات
18	قطر
29	السعودية
38	الكويت
48	البحرين
63	الأردن
66	عمان
70	المغرب
87	الجزائر
95	تونس
المصدر: تقرير التنافسية العالمية 2016 -2017	

https://www.google.dz/search?rlz=1C1CHZL_frDZ714DZ714&espv=2&biw=1366&bih=638&tbm=isch&sa=1&q=%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1+%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3%D9%8A%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A+2015+2016&oq=%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1+%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3%D9%8A%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A+2015+2016&gs_l=img.3...17931.20833.0.21082.0.0.0.0.0.0.0.0..0.0....0...1c.1.64.img..0.0.0.aziHcWvBVZY#imgdii=0DYQ32gNuU4QqM:&imgrc=zfstL64nXj4RzM:

الأمر ذاته ينسحب على جزئية تعزيز قدرة الشركات الجزائرية على المنافسة، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي يتحقق عمومًا عن طريق برامج متعددة، كبرامج التوأمة والتعاون بين الشركات، تبادل الإطارات وتكوينهم المتواصل، إضافةً إلى دعم أقسام البحث والتطوير في الشركات، وغير ذلك من أشكال التعاون من أجل نقل المهارة Le savoir–faire والتكنولوجيا نحو المؤسسات الجزائرية. إذ تظهر إحدى المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية الاقتصادية السابق ذكره ذلك، حيث صُنفت الجزائر في الرتبة 124 عالميا حسب مؤشر الإبداع، الذي يأخذ بعين الاعتبار دور أقسام البحث والتطوير في المؤسسات الاقتصادية، الإنفاق على تدعيم هذه الأقسام، إضافةً إلى الإنفاق الحكومي على البحث العلمي بشكل عام.[16]

لذلك يتضح أنّه ورغم الجهود المبذولة في إطار اتفاق الشراكة من أجل تصحيح الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الجزائري، لا زالت المؤشرات الاقتصادية الكلية تشير إلى تواضع النتائج المحققة من طرف الجزائر، فهل ينطبق الأمر نفسه على الآثار الديناميكية غير الاقتصادية للاتفاق على الجزائر؟

IV. الآثار الديناميكية غير الاقتصادية للاتفاق على الجزائر.

لا تقتصر أهداف اتفاق الشراكة الأورو–جزائري على الجانب الاقتصادي، بل تمتد لتشمل جوانب أخرى ذات علاقة بالاقتصاد كذلك، وهي التي يُعول عليها من أجل دفع عملية التعاون نحو الأمام. ومن أهم هذه الجوانب التعاونية مكافحة كافة أشكال الفساد

وإرساء قيم الديمقراطية في المؤسسات، والحد من التدخلات الحكومية الكبيرة في النشاط الاقتصادي، أي تكريس الحرية الاقتصادية بشكل عام.

ويتجلى التعاون في شكل برامج توأمة بين المؤسسات، إضافةً إلى منطق المشروطية الذي تجلى في البرامج المالية المتعلقة بالاتفاق، إذ يتم ربط المساعدات المالية الممنوحة من قبل الاتحاد الأوروبي للجزائر وغيرها من الدول الشريكة بضرورة تحقيق تقدم في مجالات: مكافحة الفساد، تعزيز الديمقراطية، وغيرهما.

غير أنّ الفساد لا يزال مستشريًا في الجزائر، وفي النشاطات الاقتصادية تحديدًا، كما يظهر مثلاً من خلال **مؤشر الحرية الاقتصادية**، إذ تنشر مؤسسة HeritageFoundation سنويا تقرير الحرية الاقتصادية، تصنف من خلاله دول العالم بناءً على أربعة مؤشرات فرعية كبرى:

أ- مؤشر حكم القانون: يشمل حقوق الملكية، والحرية من الرشوة.

ب- مؤشر الأداء الحكومي: الحرية الجبائية، والإنفاق الحكومي.

ج- مؤشر فعالية النظام الاقتصادي: حرية التجارة، حرية تنقل العمال، والحرية النقدية.

د- مؤشر انفتاح السوق: حرية التجارة، حرية الاستثمار، والحرية المالية.

ثم يتم منح نسبة مئوية لكل دولة بناءً على حسابات دقيقة، وحصلت الجزائر حسب تصنيف عام 2016 على 50.1%، ما جعلها تقبع في الرتبة 154 عالميا (المرتبة 13 عربيا، والثالثة مغاربيا بعد المغرب وتونس)، وذلك في فئة (غالبا غير حرة)، كما يظهر من خلال الخريطة الآتية:[17]

The Heritage Foundation, **2016 Index of Economic freedom**, Washington: The Heritage Foundation, 2016.

كما لا تزال الجزائر حسب أكثر الدراسات حول الديمقراطية تصنف كدولة تسلطية، ومن أبرز التصنيفات للدول حسب الديمقراطية، تصنيف مجلة The economist، إذ صنفت الجزائر عام 2016 في المستوى الثالث ضمن فئة الأنظمة التسلطية كما يظهر من خلال الخريطة الآتية:

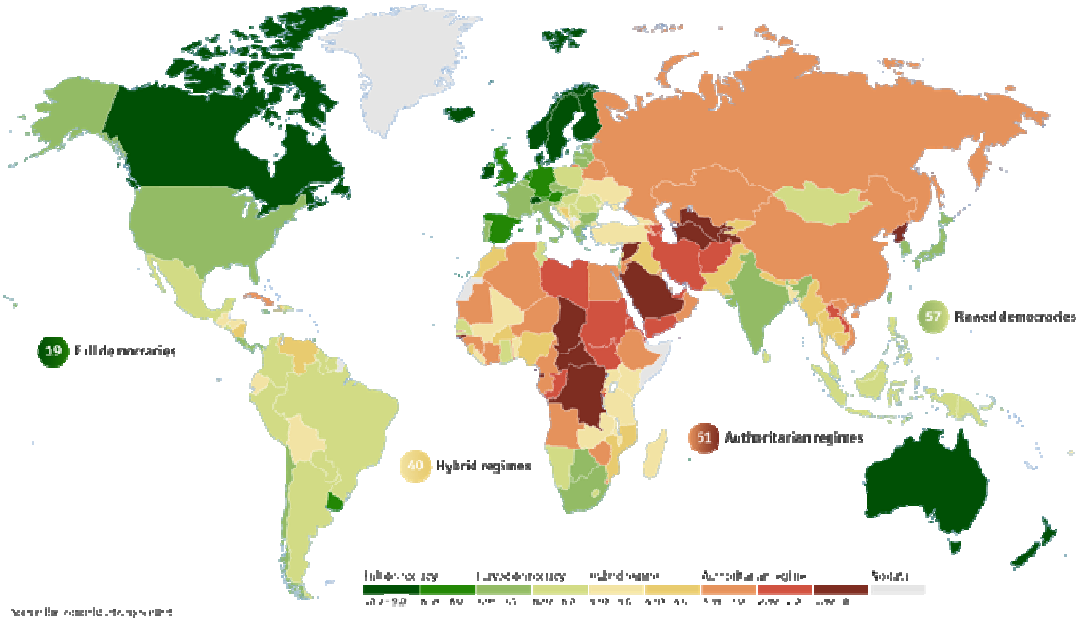

/https://infographics.economist.com/2017/DemocracyIndex

أما في ميدان التعاون حول قضايا الهجرة، ورغم نص الفصل الثالث من اتفاق الشراكة (التعاون في الميدان الاجتماعي) في المواد 72-74-84-86 تحديدا،[18] ورغم إنشاء **فوج عمل خاص بالشؤون الاجتماعية** عام 2008 في إطار اتفاق الشراكة،[19] إلا أنّ التعاون حول قضايا الهجرة، وحول ملف الهجرة غير الشرعية تحديدًا لا يزال يغلب عليه **منطق المناولة الأمنية**، إذ تلعب دول جنوب المتوسط دور دركي خلفي أو حارس لحدود أوروبا الجنوبية، وفق مقاربة يغلب عليها **منطق أمننة الملف**، بدلاً من معالجة الأسباب الحقيقية الكامنة وراء استفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية، إذ حسب عبد النور بن عنتر، فإنّ الاتحاد الأوروبي نجح في تصدير آلياته القمعية إلى الدول المتوسطية (تجريم الهجرة غير الشرعية) فيما لم ينجح في تصدير نموذجيه الديمقراطي والاقتصادي إلى هذه الدول.[20]

ولعل أبرز دليلٍ على ذلك يتمثل في اتباع الجزائر جملة من الإجراءات الأمنية والتشريعية في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، أي بعبارة أخرى تجريم القانون الجزائري لهذا الفعل، فطبقا للقانون الجنائي المعدل بتاريخ 31 أوت 2008، يصبح المهاجر بشكل غير شرعي **عرضة للسجن لمدة ستة أشهر كاملة**، حيث تتم محاكمته، من ثمة يقبع رهن الحبس المؤقت، كما تشدد المادة 175 (من القانون 90/10 المؤرخ في 25 فيفري 2009 المعدل والمتمم للأمر 66/651 المؤرخ في 08 ماي 1966 المتضمن قانون العقوبات الجزائرية) العقوبة بالنسبة للمتورطين في الاتجار بالبشر، أو مساعدة شبكات الهجرة، حيث تصل العقوبة إلى عشر سنوات.[21]

خاتمة:

بناءً على ما سبق، يتضح بأنّ اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لم يكن ذا أثرٍ إيجابي على الاقتصاد الجزائري، سواءً من حيث الآثار الاستاتيكية الخاصة بالعلاقات التجارية التي صارت قائمة بين الطرفين، والتي كرست لمنطق التبعية ولتقسيم غير متماثل للعمل بينهما. كما كرست تبعية الجزائر للمحروقات كمصدر أساسي ووحيد تقريبا لتحصيل العملة الصعبة.

إضافةً إلى ذلك، فإنّ الأمر ذاته ينطبق على الآثار الديناميكية للاتفاق على الاقتصاد الجزائري، إذ لم يتم تسجيل ارتفاع للاستثمارات الأجنبية الوافدة للجزائر، سواءً تلك القادمة من دول الاتحاد الأوروبي أو من غيره. وتستهدف عديد الدول من خلال الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية رفع نصيبها من هذه الاستثمارات من أجل تصحيح الاختلالات الهيكلية في اقتصاداتها، وهو الأمر الذي لم يتحقق في الجزائر.

كما لم تتحسن القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري، وكذلك قدرة الشركات والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية على المنافسة، كما تظهره مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية.

ورغم أنّ اتفاق الشراكة ليس محدودًا في الجانب الاقتصادي فحسب، إلا أنّ القطاعات غير الاقتصادية التي تحتل أهمية كبيرة في أجندتي الطرفين لم تُظهر المؤشرات فيها كذلك تقدمًا إيجابيا، ففيما يخص التعاون حول ملف الهجرة،لا يزال الاتحاد الأوروبي يَعتبر المنطقة الجنوبية بمثابة دركي أو حارس خلفي لحدوده فحسب، دون تعاون عميق لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية. كما أنّ التعاون من أجل مكافحة الفساد وتعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان لا يزال خاضعا لمنطق المشروطية، رغم أنّ المؤشرات الكلية في هذه المجالات تؤكد عدم تحقيق تقدم كبير فيها.

هذا ما يفسر دعوة الجزائر وسعيها المستمرين منذ 2011 إلى إعادة النظر في اتفاق الشراكة، الذي صرح مسؤولون جزائريون بأنه كان غير ذي فائدة كبيرة بالنسبة للجزائر، وأنّ الاتحاد الأوروبي هو المستفيد الأول والوحيد تقريبا من هذا الإطار، ولذلك تم إعداد وثيقة تقييمية حول الاتفاق بين الطرفين الجزائري والأوروبي بداية 2017 من أجل تحقيق هذه المساعي، ومن أجل دحض إشاعات آخذة في الانتشار، مفادها أنّ الجزائر مقدمة على الانسحاب من اتفاق الشراكة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

1. بن عزوز، محمد.**الاقتصاد الجزائري وإشكالية الاندماج الاقتصادي الإقليمي في ظل البحث عن البدائل المتاحة للفترة 1990-2007**، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010.
2. بن عنتر، عبد النور."**الربيع العربي" والخيارات الاستراتيجية الأورو-أطلسية**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2 فبراير 2012.
3. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 32، ديسمبر 2015.
4. شينخوا، **الجزائر تسجل خسائر جمركية بقيمة 7 مليارات دولار منذ دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي**، http://arabic.news.cn/2017-01/17/c_135987687.htm
5. العفاس، عمر إبراهيم.**نظريات التكامل الدولي الإقليمي**، (ليبيا: منشورات جامعة قان يونس، 2008).
6. علاوي، محمد لحسن.**الاقتصاديات العربية بين حتمية الإقليمية وتحديات العولمة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010/2009.
7. الكواز، أحمد. "التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي"، **جسر التنمية**، الصادرة عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد، 81، مارس 2009.

المراجع باللغات الأجنبية:

8. Délégation européenne en Algérie, **30 ans de coopération 1979-2009**, Alger : DEA, 2009.
9. Délégation de l'Union européenne en Algérie, **Rapport de coopération Union Européenne** – Algérie, Alger : Délégation de l'Union européenne en Algérie, 2014.
10. KREININ Mordechai E. & PLUMMER Michael G. **The theory of preferential trading arrangements: an overview**, Downloaded from Elgar Online at 04/29/2015 04:45:25PM.
11. Ministère du commerce, **Accord Euro-Méditerranéen établissant une association entre la République Algérienne Démocratique et populaire d'une part, et la communauté européenne et ses états membres, d'autre part**, http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers08/accordasso.pdf
12. Nations Unies, **Le développement économique en Afrique : Renforcer l'intégration économique régionale pour le développement de l'Afrique**, Genève : Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement, Rapport 2009.
13. SCHIFF Maurice & WINTERS Alan, **Regional integration and development**, (Washington: The World Bank, 2003).
14. The HeritageFoundation, **2016 Index of Economicfreedom**, Washington: The HeritageFoundation, 2016.
15. United Nations Conference on Trade and Development, **World Investment Report 2015**, Geneva: UNCTAD, 2015. Annexe 4.
16. World Bank Group. **Doing Business Index 2016**, Washington, DC: World Bank, 2016.
17. World Economic Forum, **The global competitiveness report 2015-2016,** Geneva: WEF: 2016http://reports.weforum.org/global-competitiveness-report-2015-2016/economies/#indexId=GCI&economy=DZA

قائمة الهوامش:

[1]أحمد الكواز، "التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي"، **جسر التنمية**، الصادرة عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد، 81، مارس 2009. ص. ص. 10، 11.

[2]Mordechai E. KREININ & Michael G. PLUMMER. **The theory of preferential trading arrangements: an overview**, Downloaded from Elgar Online at 04/29/2015 04:45:25PM. p. 7.

[3]محمد لحسن علاوي، **الاقتصاديات العربية بين حتمية الإقليمية وتحديات العولمة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010/2009. ص. 18.

[4]Nations Unies, **Le développement économique en Afrique : Renforcer l'intégration économique régionale pour le développement de l'Afrique**, Genève : Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement, Rapport 2009, pp. 5, 6.

[5]محمد بن عزوز، **الاقتصاد الجزائري وإشكالية الاندماج الاقتصادي الإقليمي في ظل البحث عن البدائل المتاحة للفترة 1990-2007**، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010. ص. 66.

[6]Maurice SCHIFF & Alan WINTERS, **Regional integration and development**, (Washington: The World Bank, 2003). p. 126.

[7] عمر إبراهيم العفاس، **نظريات التكامل الدولي الإقليمي**، (ليبيا: منشورات جامعة قان يونس، 2008). ص. 6.

[8]Maurice SCHIFF & Alan WINTERS, **Regional integration and development**, op. cit. p193.

[9]Ministère du commerce, **Accord Euro-Méditerranéen établissant une association entre la République Algérienne Démocratique et populaire d'une part, et la communauté européenne et ses états membres, d'autre part**, http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers08/accordasso.pdf

[10] Délégation de l'Union européenne en Algérie, **Rapport de coopération Union Européenne** – Algérie, Alger : Délégation de l'Union européenne en Algérie, 2014. P. 9.

[11]شينخوا، **الجزائر تسجل خسائر جمركية بقيمة 7 مليارات دولار منذ دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي**، http://arabic.news.cn/2017-01/17/c_135987687.htm

[12] Ministère du commerce, op. cit.

[13]United Nations Conference on Trade and Development, **World Investment Report 2015**, Geneva: UNCTAD, 2015. Annexe 4.

[14]World Bank Group. **Doing Business Index 2016**, Washington, DC: World Bank, 2016. p. 5

[15]World Economic Forum, **The global competitiveness report 2015-2016,** Geneva: WEF: 2016http://reports.weforum.org/global-competitiveness-report-2015-2016/economies/#indexId=GCI&economy=DZA

[16]ibid.http://reports.weforum.org/global-competitiveness-report-2015-2016/economies/#indexId=GCI&economy=DZA

[17]The Heritage Foundation, **2016 Index of Economic freedom**, Washington: The Heritage Foundation, 2016.
[18] Ministère du commerce,op. cit.
[19]Délégation européenne en Algérie, **30 ans de coopération 1979-2009**, Alger : DEA, 2009. P. 26
[20]عبد النور بن عنتر، "**الربيع العربي**" **والخيارات الاستراتيجية الأورو-أطلسية**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2 فبراير 2012. ص. 7.
[21]***مراد مقعاش،التهديدات الأمنية في المتوسط وأثرها في علاقات الأمن والتعاون الأورو – جزائري، المركز الديمقراطي العربي، على:***

http://democraticac.de/?tag=الهجرة-غير-الشرعية consulté le 07/02/2017 à 14 :30.